أثر متطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد – جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية.

د. مختار عطية بن سعد – قسم الإدارة ـ كلية الاقتصاد – جامعة المرقب-
البريد الإلكتروني / ter203a@gmail.com

المُلخّـــص:

هدف البحث إلـــى التعرف على واقع متطلبات ســـوق العمل في ليبيا، وقياس مســـتوى جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد الخمس– جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية، وبيان أثـر متطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي القسم قيد البحث، تم إتباع المنهج الوصفي، تمثل مجتمع البحث في جميع أعضاء هيئة التدريس القارين بالقسم قيد البحث الذين درّسوا خلال الفصل الجامعي (الربيع 2021م)، والبالغ عددهم (19) عضو هيئة تدريس، وتم توزيع استمارات الاستبيان عليهم عن طريق البريد الإلكتروني بطريقة المسح الشامل، وكانت نسبة الاستجابة 100%، واستخدم برنامج spss الإحصائي لتحليل البيانات، وتوصل البحث إلى نتائج مفادها أن إجابات المبحوثين حول واقع متطلبات سوق العمل في ليبيا كانت عالية وفقاً لمقياس البحث، حيث جاءت بمتوسط حسابي قدره (3.57-)، وأن إجابات المبحوثين حول مستوى جودة خريجي القسم قيد البحث كانت متوسطة وفقاً لمقياس البحث، حيث جاءت بمتوسط حسابي قدره (2.66)، وأظهر البحث عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي القسم قيد البحث من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية عند مستوي معنوية (α=0.05).

الكلمات المفتاحيـــة : ســوق العمل، جودة خريجي التّعليم العالي، كلية الاقتصاد والتجارة - جامعة المرقب، ليبيا.

المحـــور الأول ــ الإطار العام للبحث:

المقدمـــة :

تنبـعُ أهميــة الاهتمام بالتعليــم العالي من كونه مصدر الطّاقة البشــرية وعنصر فاعل في تحقيق التنمية السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، فإذا كانت التنمية البشرية هي عملية تنمية مهارات الأفراد ومعارفهم وقدراتهم، فإنّ المكان

الملائم لتحقيـــق هذه الخصائص هو النظام التعليمي، فكلما ارتفعت جودة خريجي النظام التعليمي ارتفع مستوى التنمية البشرية ودفع الحركة السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية بالدولة إلى الأمام.

بات الاهتمام بخريجي التعليم العالي كأحد مخرجاته من أبرز اهتمامات المنظمات عموماً، والجامعات خصوصاً، سواء كانت عامة أم خاصة، ولقد أصبح من متطلبات نجاح سوق العمل جودة خريجي الجامعات و المعاهد العليا، وبات من الضروري أن تقوم مؤسسات التعليم العالي بتطوير خريجيها باعتبارهم أهم مخرجاتها، ولا يأتي ذلك إلا من خلال تطوير مستوى جودة خريجيها التعليمي و التطبيقي ليصبحوا مؤهلين لسوق العمل بالشكل المطلوب، وجاء هذا البحث لمعرفة مدى تأثير متطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد – جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية.

مشـــكلة البحث:

يعتبر الخريجون من أهم أنواع المخرجات التي تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى الارتقاء بجودتها، ويرتبط المستوى النوعي للخريجين بقدراتهم العلمية وفهم وسائل تطبيقها في ميادين العمل، ولكي تضمن المؤسسات التعليمية جودة خريجيها يتوجب عليها تعميق العلاقة بينهم وبين مؤسسات سوق العمل لتحسين مستوى جودتهم باعتبار أن مستوى جودتهم يمكن من خلاله الحكم على جودة العملية التعليمية برمتها، حيث تعكس جودة خريجي الجامعات والمعاهد العليا مدى متانة النظام التعليمي للدولة ومدى تطورها أو تأخرها ، وتتمثل مشكلة البحث في انخفاض مستوى جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد – جامعة المرقب في ليبيا، وعلى افتراض أن باقي العوامل التي تؤثر في مستوى جودة مخرجات التعليم العالي في ليبيا هي عوامل ثابتة، فإن البحث يحاول معرفة مدى تأثير متطلبات سوق العمل على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد – جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية، وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي :

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر متطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد – جامعة المرقب؟

فرضية البحث:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد – جامعة المرقب.

أهداف البحث:

1- التعرف على واقع متطلبات سوق العمل في ليبيا.
2- قياس مستوى جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد – جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية.
3- بيان أثر متطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد – جامعة المرقب.
4- التوصل إلى توصيات قد تفيد في تحسين جودة مخرجات التعليم العالي في ليبيا.

أهمية البحث:

تنبع أهميه البحث من أهمية موضوعه (متطلبات سوق العمل، وجودة خريجي التعليم العالي) والتي تقودنا للتعرف على مدى قدرة التعليم العالي بوضعه الحالي في ليبيا على تلبية احتياجات سوق العمل، من خلال تزويد الخريجين بالمعارف والمهارات الملائمة لاحتياجات سوق العمل في الوقت الحاضر وما يحتاجه الخريج من الحصول على المهارات والقدرات اللازمة، الأمر الذي يؤدي إلى وضع الخطط والبرامج اللازمة من قبل المسؤولين والكفيلة بتحسين مستوى التعليم العالي بما يرتقي إلى مستوى الجودة المطلوبة.

حدود البحث:

أ- الحدود الموضوعية : متطلبات سوق العمل، جودة خريجي التعليم العالي.
ب - الحدود المكانية: قسم الإدارة بكلية الاقتصاد _ جامعة المرقب.
ج – الحدود الزمنية: تم إجراء البحث خلال شهري (5، 6) من العام 2021م.

مصطلحات البحث :

ســـــوق العمل : يُعرف بأنه المجال الذي يجد فيه الخريج أو العامل فرصة عمل، وقد يكون محلياً أو إقليميا أو دولياً. (1)

الجـــــودة : تُعرفها المنظمة العالمية للمواصفات القياسية (iso 9000-2000) بأنها قابلية مجموعة من الصفات الجوهرية على إشباع المتطلبات. (2)

جودة مخرجات التعليم العالـــــي : تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية، قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوى القومي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلّم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية

البيئة تُعد ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية. (3)

مواءمة التعليم العالي لسوق العمل: تُعرف المواءمة بأنها "انسجام التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل المتغير بشكل يعزز رسالة هذا التعليم ويعظم من قدرته على مواجهة التغيير الحاصل في هذا السوق والتنبؤ به قبل حدوثه، وتوفير تسهيلات التدريب الملائمة لمتطلباته، وتنمية الوعي لدى قطاع الأعمال ومؤسساته حول أهمية أن تكون سعادة الإنسان والمجتمع محوراً لنشاطه الاقتصادي وليس لمجرد الكسب المادي" (4)

كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب : هي إحدى الكليات التابعة لجامعة المرقب والواقعة في مدينة الخمس شرق العاصمة الليبية طرابلس، وتضم مجموعة من الأقسام العلمية (المحاسبة، إدارة الأعمال، الاقتصاد، العلوم السياسية، التسويق، التمويل والمصارف، تحليل البيانات) تتناسب مع طبيعة التخصصات العلمية في الكلية بالإضافة إلى القسم العام، وتمنح درجة الإجازة المتخصصة (البكالوريوس) من خلال أقسامها المختلفة.

الدّراســـات السابقة:

1ـ دراســـــة : (الدلو، 2017)، بعنوان: استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، هدفت الدراسة إلى وضع استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين بالتعرف على واقع مخرجات التعليم العالي وواقع المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة، وقد توصلت الدراسة إلى أن خريجي برنامج الصيدلة قد اكتسبوا مجموعة من المهارات بالشكل المعقول، مع تدني ملحوظ في مستوى اكتسابهم لمجموعة من المهارات الذهنية والحياتية الذي احتل المرتبة الأخيرة بين المجالات المهارية بنسبة (62.95%)، وصعوبة حصول الخريج على التدريب الجيد واللازم بعد التخرج، حيث أظهرت النتائج أن نسبة تعاون مؤسسات سوق العمل مع الكليات بلغت (57.47%)، ووجود فجوة كبيرة بين التعلم المكتسب في الجامعة والاحتياجات المطلوبة في مكان العمل، ووجود تفاوت كبير في قدرات أعضاء الهيئة التدريسية، ضعف العلاقة التشابكية والمساهمات المادية بين قطاع التعليم العالي ومؤسسات المجتمع المدني وسوق العمل.

2ـ دراســـــــة : (داغر وآخرون، 2016)، بعنوان: درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداريي مؤسسات المجتمع المحلي في الأردن، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل كان متوسطاً، كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً في درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداريي مؤسسات المجتمع المحلي لكل محور وفق متغير (نوع الوظيفة).

3ـ دراســـــــة : (الحسيني، 2016)، بعنوان: رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة، هدفت الدراسة إلى رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي من خلال التعرف إلى إسهام مشاريع التخرج التي يقوم بها الطلاب الجامعيون الدارسون في درجة البكالوريوس وما يعادلها في إيجاد التكامل بين التعليم الجامعي وسوق العمل، وما يواجهه الأكاديميون والطلبة من معوقات وتحديات تحول دون تحقيق ذلك التكامل، وسبل التغلب على الصعوبات وطرق تذليلها، وقد أكدت نتائج الدراسة أن مشاريع التخرج يمكن أن تسهم بشكل فاعل في تكامل مخرجات التعليم العالي مع سوق العمل وتعريف الطالب بوظيفته المستقبلية عندما تربط تلك المشاريع بسوق العمل وتتاح الفرصة للطالب الجامعي للتفاعل في أثناء عمل المشروع مع البيئة الحقيقية لوظيفته المستقبلية.

4ـ دراســـــــة : (الشبه وحدود، 2015)، بعنوان: أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل والوقوف على أهم الاختلالات التي أدت إلى وجود فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل، وقد توصلت الدراسة إلى أن من أهم أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل هي ضعف مخرجات التعليم الجامعي النوعية نتيجة لضعف مدخلاته المتمثلة في مرحلة التعليم الثانوي وما شهده من ربكة خلال السنوات الأخيرة، وضعف مخرجات التعليم الجامعي وضعف محتوى مناهجه الدراسية من الناحية التطبيقية، واقتصار التعليم بشكل كبير على الجانب النظري فقط مما أدى إلى تخريج أعداد كبيرة ذات مستويات ضعيفة لا تلبي احتياجات سوق العمل، كما أشارت

الدراسة إلى جمود المشاريع التنموية أو الخدمية أو الاستثمارية التي تستوجب مخرجات التعليم أو التدريب.

5- دراســـــة : (عبد القادر، 2013)، بعنـوان : دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء التغيرات المحلية والعالمي، أوضحت الدراسة أن التعليم الجامعي في ليبيا يواجه العديد من المشكلات والتحديات التي أثرت في بنية وتركيبة المجتمع ونشاطاته المختلفة، هذه التحديات كان لها الأثر البالغ في العملية التعليمية بشكل عام، وعلى التعليم الجامعي بشكل خاص، ولعل من أهم هذه التحديات والمشكلات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة التي أدت إلى مشكلات التوسع الحضري السريع فكان لها تأثير مباشر على تطوير التعليم، بالإضافة إلى ذلك يواجه التعليم الجامعي الليبي مشكلة التوسع العشوائي في إنشاء الجامعات، وعدم الاستقرار في الهيكل الإداري والتنظيمي للجامعات فيها، مما أدى إلى ضعف ملائمة مخرجات التعليم الجامعي بتخصصاته كافة لاحتياجات سوق العمل الليبي، الأمر الذي يفرض على المسؤولين عن التعليم الجامعي ضرورة وضع التدابير اللازمة لمواجهة تلك التحديات والمشكلات التي يعانيها التعليم الجامعي الليبي.

6- دراســـــة : (أمين، 2012)، بعنوان : "التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل: تجربة سلطنة عمان"، هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي في السلطنة لمتطلبات سوق العمل، وأظهرت النتائج أن هناك فرص عمل لحملة الدرجة الجامعية في القطاع الخاص، وعليه فإن القطاع الخاص أن يقدم الحوافز ويشجع الخريجين للالتحاق بها كما وفر النظام التعليم فرصاً متساوية لكلا الجنسين إذا شكلت الإناث (50%) من إجمالي الملتحقين بالتعليم العالي، ولكن مشاركتهن في سوق العمل كانت محدودة، وأن الخريجين يعانون عجزاً في مهارات القدرات بنسبة (37%)، ومهارات الاتصال بنسبة (33%)، والمهارات التنظيمية بنسبة (33%).

7- دراســـــة : (عبيدات وسعادة، 2010)، بعنوان: " المهارات المتوفرة في مخرجات التعليم العالي الأردني بما يتطلبه سوق العمل المحلي"، هدفت الدراسة لقياس درجة اكتساب المهارات الحياتية لدى طلبة الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، واقتصرت الدراسة على دراسة كل من مهارة الاتصال، ومهارات التكنولوجيا، ومهارة المبادرة والإبداع واللغات الأجنبية، وأظهرت النتائج أن معدل اكتساب المهارات الحياتية متقارب لدى كل من طلبة الجامعات الحكومية والخاصة في

الأردن، فقد كانت نسبة اكتساب المهارات لدى طلبة الجامعة الخاصة (70.7%)، في حين كانت النسبة (67.5%) لدى طلبة الجامعة الحكومية. وقد أظهرت النتائج بعض الاختلافات في مستوى اكتساب المهارة وفق الجنس ونوع الكلية (عملية، أدبية) يعزى السبب في ذلك لتوجيهات صانعي سياسة التعليم العالي ونحو تحسين نوعيته، وجعله أكثر ارتباطاً بالاقتصاد المحلي.

8- دراســـــة : (الربيعي، 2008)، بعنوان : إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي، تعرضت هذه الدراسة إلى إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي من خلال الاهتمام ببناء رأس المال البشري وتوفيره بمختلف كوادره المتخصصة في مقدمة أولويات قضايا التنمية في ليبيا، نظراً لما تتسم به ليبيا من خصوصية تعود إلى كونها من الدول الغنية فضلا عن كونها من الدول الخفيفة السكان، وقد توصلت الدراسة إلى أن سياسات توظيف القوى العاملة في ليبيا خلال العقود الأربعة الماضية قد ساهمت في تعميق حالة الاختلال بين جانب العرض والطلب في سوق العمل والابتعاد عن حالة التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة المقنعة فضلا عن البطالة السافرة، وانخفاض إنتاجية القوى العاملة، وظهور عدد من الاختلالات في تركيبة القوى العاملة من حيث الكم والكيف.

9- دراســـــة : (الحداد واشكاب، 2008)، بعنوان : تطوّرات سوق العمل في الاقتصاد الليبي، قد تعرضت الدراسة إلى تطور سوق العمل الليبي (1973-2006)، حيث تناولت هذه الدراسة تطور الوضع السكاني خلال الفترة محل الدراسة وكذلك مستويات الاستخدام والبطالة، وقد خلصت الدراسة إلى أن المجتمع الليبي لم يكن يعاني من البطالة قبل الثمانينات من القرن الماضي وأن البطالة ونسبة الزيادة بدأت في الظهور من منتصف الثمانينات، وقد وصلت إلى أقصاها في سنة (2003) حيث وصلت إلى 17.3%.

10- دراســـــة : ستري هورن (Stray Horn, 2008) بعنوان : التأثيرات على مخرجات سوق العمل لدى خريجي الجامعات من الأفارقة الأمريكيين، دراسة للوصول إلى تقديرات دقيقة لأثر المتغيرات المستقلة في الذهاب إلى جامعة HBCU على ثلاثة مقاييس من مخرجات سوق العمل لخريجي الجامعات من الأفارقة الأمريكيين، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلـى وجود علاقة متوسط دالة إحصائياً بين خلفية خريج الجامعة، ورأس المال البشري والاجتماعي الاقتصادي، وبين مخرجات

سوق العمل لخريجي الجامعات الأفارقة الأمريكيين، وأشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن التخرج في جامعة HBCU يؤثر بشكل سلبي في راتب الخريج بعد الحصول على شهادة البكالوريوس.

11- دراســـــة : جولدبيرغ وسميث (Goldberg & Smith, 2007) في الولايات المتحدة الأمريكية بعنوان: تأثيرات التعلم على مخرجات سوق العمل، وهدفت إلى معرفة التأثير الذي تتركه نوعية التعليم سواء المدرسي أو الجامعي على مخرجات سوق العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها: أن الدراسة والبحوث الأمريكية عن الموضوع أثبتت جميعها أن التعليم التخصصي والذي يتوافق مع حاجات السوق هو الذي يقدم لسوق العمل موارد بشرية قادرة على التعامل مع السوق ومستجداته بمهنية وحرفية، وخلصت الدراسة أن لكل مرحلة دراسية دوراً مهماً في اتخاذ الطالب قراره المهني ونوعية المهنة التي سيلتحق بها مسبقاً، مما يترك نتائج إيجابية على المخرجات النهائية لسوق العمل، كما أشارت الدراسة إلى أن هناك تأثيراً لسنوات الدراسة الجامعية على سوق العمل.

التعليق على الدراسات السابقة:

يُلاحــظ من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة اهتمام الباحثين بدراسة مؤسسات التعليم العالي من مختلف الجوانب، الأمر الذي يدل على أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات التعليم العالي في إحداث التغيير الإيجابي المطلوب في المجتمعات، فقد ركزت بعض الدراسات السابقة على قياس درجة اكتساب المهارات الحياتية لدى طلبة الجامعات الحكومية والخاصة مثل دراسة (عبيدات وسعادة، 2010)، وهدفت بعض الدراسات إلى التعرف على درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل كما في دراسة (داغر وآخرون، 2016)، ودراسة (أمين، 2012)، بينما هدفت دراسة (الدلو، 2017) إلى وضع استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، وهدفت بعض الدراسات الأخرى إلى التعرف على التأثيرات في مخرجات سوق العمل لدى خريجي الجامعات من الأفارقة الأمريكيين كما في دراسة (Stray Horn, 2008)، ودراسة (Goldberg & Smith, 2007)، وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في بناء أداة الدراسة وتكوين الجانب النظري لها، وتتميز الدراسة الحالية بانفرادها_ حسب علم الباحث _ ببيان أثر متطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد – جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية.

المحـــور الثاني ــ الإطار النظري للبحث:

أولاً ـ سوق العمل:

مفهوم ســـوق العمل وأهم مميزاته: يمكن تعريف سوق العمل اقتصادياً بأنه تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل التي تتحدد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف (5) ، ويُعرف سوق العمل بأنه عملية التفاعل الديناميكي المستمر بين العرض (نواتج التعليم العالي) وبين الطلب في القطاعات المستفيدة من هذه النواتج في مجالات العمل المختلفة وصولاً إلى حالة التوازن بين العرض والطلب (6) ، ويُعرف بأنه تلك الآلية التي يلتقي فيها شركاء عناصر الإنتاج ليتضامنوا لإنتاج سلعة معينة يمكن تداولها في السوق.(7) ، كما يُعرف بأنه "المكان الذي يتضمن المصادر المختلفة الذي تستقي منه المنظمات احتياجاتها من العاملين ، ويشتمل سوق العمل على العمالة المتاحة (المعروضة) من الذين يملكون المهارات والقدرات والاستعداد للعمل سواء أكانوا يعملون فعلاً ويتطلعون لفرص أفضل أو متعطلين عن العمل ويبحثون عنه" (8) ، وتتحكم في سوق العمل شرائح مختلفة تؤثر في قراراته ومواقفه، ومن تلك الشرائح الأيدي العاملة مختلفة المهارات والاختصاصات الساعية للحصول على فرص عمل مناسبة، وعملية تخصيص الأفراد للوظائف لا تمثل حاجة فردية فقط، بل هي حاجة ومتطلب اجتماعي يؤثر في المجتمع سلباً وإيجاباً، ويرى الباحث أن سوق العمل هو المكان الذي يتم فيه تلبية احتياجات المؤسسات المختلفة من الموارد البشرية المؤهلة علمياً وفنياً ومهارياً وتشغيلهم فيها بما يتوافق مع تخصصاتهم ومؤهلاتهم وبما يتلائم مع الوظائف المتاحة، ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي: (9)

غياب المنافسة الكاملة: وتعني عدم وجود أجر واحد للسوق مقابل الأعمال المتشابهة، ومن أسباب غيابها هو نقص المعلومات عن فرص العمل ذات الأجور العالية بالنسبة للعمال، كذلك هناك بعض العمال ليست لديهم رغبة في الانتقال الجغرافي أو المهني من حيث الأجور العالية.

1ـ سهولة التمييز بين خدمات العمل: حتى ولو تشابهت سواء لأسباب عنصرية كالجنس، واللون والدين، أو لأسباب اختلاف السن أو الثقافة.

2ـ تأثر عرض العمل: وذلك بسلوك العمال وتفضيلاتهم المختلفة، كمية وقت الفراغ، مستوى الدخل، نوعية العلاقات الإنسانية داخل المؤسسة.

3ـ تأثر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي: وتنعكس أثار التقدم التكنولوجي على البطالة في سوق العمل في أحد مظهرين:

أ- عندما تحل الآلة محل الأيدي العاملة، يتم إلغاء بعض الوظائف وبالتالي تظهر البطالة.

ب – تغيير بعض الوظائف أو إلغاء بعضها نتيجة ظهور خبرات جديدة ومستوى تعليمي أعلى، ويمكن التقليل من البطالة الناتجة بإعادة تدريب وتأهيل العمال.

4- سوق العمل كأي سوق آخر يتطلب توافر عنصري الطلب والعرض حتى يصبح سوقاً بالمعنى الاقتصادي.

أنواع سوق العمل:

هناك عدة أنواع لسوق العمل أهمها ما يلي: (10)

سوق العمل في القطاع الحكومي : يخضع هذا القطاع لتنظيمات ولوائح لا تربط بين مستويات الأجور ومعدلات الإنتاجية والأداء بقدر ما تربط بين المؤهل الدراسي والدرجة الوظيفية المرشح لها صاحب المؤهل الدراسي، ويعاني العاملون بهذا القطاع من انخفاض مستويات أجورهم مع ارتفاع معدلات التضخم، ويعاني السوق من البطالة المقنعة والعمالة غير المؤهلة.

سوق العمل في القطاع الخاص: يوجد نوعين من العاملين في هذا القطاع، حيث يوجد العاملين في القطاع الخاص التقليدي الذي يعمل وفقاً لقانون الشركات، ويستخدم تقنيات تقليدية وتعطي أجور أقل من مثيلاتها والعاملون فيه من مستويات تعليمية متوسطة، والقطاع الخاص الاستثماري ويتمتع بإعفاءات جمركية وضريبية، ويستخدم تقنيات متقدمة ويحصل العاملون فيه على أجور مرتفعة مقارنة بالقطاعات الأخرى وهم من ذوي مستويات تعليمية عالية.

أهداف دراسة سوق العمل: لدراسة سوق العمل الكثير من الأهداف المرجوة، حيث تفيد دراسته في عملية تحديد الاحتياجات لسوق العمل، ومن ثم بناء الخطط المستقبلية التي تخدم مختلف شرائح المجتمع، فمن الممكن إرشاد الطلاب وتحفيزهم على اختيار تخصصات تلاءم سوق العمل المحلي والدولي، ومساعدتهم بمعرفة المهارات الضرورية التي يحتاجها الخريج في سوق العمل، ومن خلال دراسة سوق العمل يمكن المساعدة في عملية الربط والشراكة بين مؤسسات سوق العمل والمؤسسات التعليمية، وكذلك مساعدة الخريجين ومتابعتهم بعد التخرج عبر التواصل فيما بينهم عبر نظم المعلومات الحديثة والمتطورة.

إن مخرجات التعليم العالي بحاجة إلى إعادة تقييم من الجهات المسؤولة ووضع آليات جديدة ابتــداءً من عملية التراخيص القانونية، وآليات قبول الطلاب، واختيار

المشرفين، والمناهج الدراسية لتتناسب مع العصر الحديث، وتكون مناسبة محلياً ودولياً لتخرج أجيالاً مؤهلين كفؤين قادرين على حمل أعباء المستقبل للأجيال القادمة، وتكون هذه المخرجات متناسبة مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل. (11)

ثانياً ـ جودة مخرجات التعليم العالي:

مفهوم الجـــودة في التعليم : أصبح الاهتمام بموضوع الجودة في المؤسسات التعليمية يحظى باهتمام بالغ لدى المعنيين لدوره الكبير في التحسين المستمر، وتعرف الجودة في التعليم بأنها "عملية استيفاء النظام التعليمي للمعايير والمستويات المتفق عليها لكفاءة النظام التعليمي وفاعليته بمختلف عناصره (المدخلات، العمليات، المخرجات، البيئة) بما يحقق أعلى مستوى من القيمة والكفاءة والفاعلية لكل من أهداف النظام وتوقعات طالبي الخدمة التعليمية (الطلبة، المجتمع)" (12) ، ومن وجهة نظر (13)، فإن إدارة الجودة الشاملة في التعليم هي "جملة الجهود المبذولة من قبل العاملين في مجال التعليم لرفع وتحسين المنتج التعليمي بما يتناسب مع رغبات المستفيدين ومع قدراتهم وسماتهم المختلفة"

جـــــودة التعليم العالي ومكوّناته: تُعرف جودة خدمة التعليم العالي على أنها "ترجمة احتياجات وتوقعات الأطراف المستفيدة من خدمات مؤسسة التعليم العالي إلى مواصفات محددة والالتزام بتطبيقها لتحقيق رضاهم" (14) ، كما تُعرف الجودة في التعليم العالي بأنها "جملة من المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوافر لجميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أو المخرجات التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم وتتحق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بالجامعة" (15) ، ويُعرفها البعض بأنها "ترجمة احتياجات وتوقعات مستخدمي خريجي الجامعة كمخرجات لنظام التعليم في كل كلية إلى خصائص ومعايير محددة في الخريج تكون أساساً لتصميم وتنفيذ برامج التعليم مع التطوير المستمر لها" (16) ، ومما لا شك فيه أن أي نظام تعليمي مهما كان حجمه ونوعه يتكون من ثلاث مكونات رئيسية وهى المدخلات والعمليات والمخرجات، وكذلك هو الحال في التعليم العالي أيضا، وبشكل عام فإن مكونات نظام التعليم العالي يمكن أن تحتوى على عدة عناصر كالآتي:

أ- مدخلات نظام التعليم العالـــي : وتتمثل المدخلات في الآتي: (17)

ب ـ الطلبـــــة : يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية والتي يتم من خلالها إعدادهم والتأثير في سلوكهم، واتجاهاتهم وتزويدهم بالمعلومات والمعارف

والمهارات التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم الذي أتيح لهم الحصول عليه، وهو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية.

ج ـ هيئة التدريس : يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساســـي والمهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس وكفاءتها، بحيث يتناسب عددهم مع الحاجة إليهم.

د ـ الوسائل المادية : تتمثل في المباني بكل مرافقها، ولا بد أن تكون وفق مقاسات معتمدة تضمن للعملية التعليمية فرصاً اكبر للنجاح، يضاف إليها المكتبات والقاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل التي تحتاجها المؤسسة التعليمية، والتي تحدد بمعايير ومواصفات عالمية، هذا بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي تستخدم من قبل هيئة التدريس والطلبة في عملية التعليم والتعلم وتتمثل في المطبوعات، الكتب، أجهزة العرض.

العملية التعليمية : ويقصد بها عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج في المؤسسات التعليمية، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات والمستجدات العلمية والثقافية، وأن تتلاءم مع متطلبات البيئة والمجتمع، وأن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكانا في سوق العمل، وليس تخريج تخصصات زائدة عن الحاجة ولا تجد لها المكان المناسب المزاولة العمل، الأمر الذي يؤدي إلى البطالة لأنها عمالة فائضة. ثم إن من عناصر المنهج بمفهومه الواسع أساليب وطرق التدريس التي هي الوسائط لنقل المعرفة إلى أذهان الطلبة، وكذلك القدرة على استخدام التقنيات والوسائل التعليمية الحديثة المساندة لمفردات المنهج، وهو شرط أساسي لتحقيق الجودة.

مخرجات نظام التعليم العالي: وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية (مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية، وكفاءتهم من الناحية النوعية)، كما تُعرف مخرجات التعليم العالي بأنها مجموعة من المعارف والمهارات والتصرفات التي يجب أن يُتقنها الطالب (المتعلم) خلال العملية التعليمية لتؤهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة. **(18)**

جودة مخرجات العملية التعليمية: يمكن تعريف جودة مخرجات العملية التعليمية بأنها " الاستراتيجية التي تهدف إلى توظيف المعلومات والمهارات والقدرات لتحقيق التحسين المستمر بما يسهم في الارتقاء بقيمة مؤسسات المجتمع، والجودة بذلك تبرز

من خلال التفاعل المتكامل ما بين ما تحتويه مخرجات العملية التعليمية من تخصصات وخبرات ومعارف متراكمة وما بين الآليات والعمليات التي تؤديها المنظمات والقطاعات المختلفة وفقا لتوجهها وفلسفتها. (19) ، وتتنوع مخرجات العملية التعليمية بشكل كبير ويتوقف هذا التنوع إلى حد كبير على مدى طبيعة وتنوع أهداف المؤسسات التعليمية مع الأخذ بنظر الاعتبار ظروف ومتطلبات البيئة المحيطة إضافة إلى فاعلية تلك المؤسسات وكفاءتها، مما يجعل المؤسسات التعليمية تتبنى بعضا من أنواع المخرجات دون غيرها، ومن أهم عناصر المخرجات التعليمية ما يلي:

أ ـ البرامج التدريبية لمؤسسات المجتمع: يركز هذا النوع من المخرجات على المهارات والخصائص المميزة ذات التأثير المباشر في تحسين السلوك والأداء للأفراد والمؤسسات بشكل عام، وتُعد البرامج التدريبية التي تقدمها المؤسسة التعليمية من الأولويات المهمة لتحسين وتطوير مهارات الكوادر الوظيفية لمختلف المستويات التعليمية والتخصصية.(20)

ب ـ الاستشارات العلمية: تُعد الاستشارات العلمية أحد أهم المخرجات التي تتميز بها المؤسسات التعليمية الكفؤة، وهي بذات الوقت مقياس مهم من مقاييس جودة تلك المؤسسات وضرورة من ضروراتها، وتتنوع صور وآليات هذه الاستشارات تبعاً لنوعها وطبيعة بيئتها، ومهما اختلفت فإنها تجسد نافذة علمية مفتوحة تجاه المجتمع ومؤسسات سوق العمل لتقدم لها الدعم والمساعدات المعرفية والإرشاد والدراسات النظرية والتطبيقية وغيرها.

ج ـ المشاريع العلمية: يُعد المشروع العلمي من أهم الثمار العلمية التي تنتجها المؤسسات التعليمية والبحثية، من خلال قيامه بدراسة مستفيضة لظاهرة معينة في مكون واحد أو أكثر من مكونات البيئة ووضع الخطط الكفيلة لتطويرها وتحسينها.

د ـ الكتب والمؤلفات العلمية الموجهة إلى خدمة المجتمع: يركز هذا العنصر من عناصر المخرجات على التفوق النوعي للمعرفة الذي تتميز به المؤسسة التعليمية عن غيرها من المؤسسات المنتجة للمعرفة بما يمكن من تطوير وإدراك المستويات العلمية والثقافية التي يحتاجها أفراد المجتمع.

هـ ـ البحث العلمي: إن جودة البحث العلمي تشكل خاصية رئيسية تميز المؤسسة التعليمية عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتأتي علاقة البحث العلمي بمؤسسات

سوق العمل من ارتكازه على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بمشكلات المجتمع وحاجاته الفعلية.

و ـ المؤتمرات والندوات: تلعب المؤتمرات والندوات دور مهم في تبادل المعرفة وتحديث المعلومات وتلاحق الأفكار وتوضيح الرؤى في كافة التخصصات، وهي مقياس مهم من مقاييس كفاءة المؤسسة التعليمية، وتعد من أهم مخرجات المؤسسة التعليمية الموجهة إلى المستفيد الداخلي والخارجي بنفس الوقت.

ي ـ سمعة المؤسسة ورضا المستفيد: تسعى المؤسسات التعليمية إلى المحافظة على سمعتها وتحقيق رضا المستفيد الذي يمثل رأيه قرار مهم لابد وأن يؤخذ في الحسبان عند قياس جودة المخرجات، وهذا يتطلب المتابعة الدقيقة لاحتياجات المستفيدين وترجمتها بالشكل السليم لتتوافق مع المعايير المحددة. (21)

المؤهلات المطلوبة في مخرجات التعليم العالي:

إن التركيز حول كيفية التحول إلى مجتمع معرفة يستجيب لمتطلبات سوق العمل يأتي من خلال رؤية واضحة لمؤهلات الخريج لبناء وتطوير مناهج التعليم العالي، ومن أهم المؤهلات المطلوبة في مخرجات التعليم العالي التي تخولهم المنافسة في مجتمع المعرفة هي: (22)

1ـ الكفايات الشخصية: وتتمثل في التعاون والعمل بشكل فعال ضمن فريق عمل، القدرة على إدارة الوقت بشكل فعال، القدرة على معالجة المشاكل بسرعة، القدرة على إبداء أفكار مبتكرة، القدرة على اتخاذ القرار بأسلوب علمي، القدرة على تحمل المسؤولية.

2ـ الكفايات الأكاديمية: وتتمثل في المعرفة الواسعة في مجال التخصص، الاطلاع على التطورات العلمية الحديثة، الاطلاع على دراسات وأبحاث علمية عديدة، متابعة الاجتماعات وحلقات النقاش المتعلقة بمجال العمل، التحدث بطلاقة بلغة أجنبية إلى جانب اللغة العربية، القدرة على التعامل مع الحاسوب بمهارة.

3ـ الكفايات المهنية: وتتمثل في التناسب بين الوظيفة والاختصاص، الاستفادة من الإعداد الأكاديمي الجامعي في ممارسة المهنة، العمل بإتقان، الرغبة الذاتية في العمل.

4ـ الكفايات الثقافية: وتتمثل في الاطلاع على مشاكل البيئة، المشاركة في الندوات الثقافية، متابعة البرامج الثقافية المنشورة في رسائل الإعلام، متابعة المنشورات الصحفية، الاهتمام بالأحداث المحلية والعالمية، القدرة على التواصل مع الآخرين إلكترونياً، تقبل رأي الآخرين، مهارات النقاش والحـــوار.

المهارات اللازمة لانخراط طلاب التعليم العالي في سوق العمل: ومن أهمها ما يلي: (23)

1- مهارات المعرفة والفهم: وهي المهارات التي يعلم فيها الخريج ذهنه اعتماداً على المعارف والمفاهيم والمهارات المهنية التي اكتسبها أثناء الدراسة لتحقيق هدف معين.

2- المهارات الذهنية: تحدد المهارات الذهنية التي يكتسبها الطالب بعد دراسة المقرر بنجاح القدرة على التحليل، والتفكير الإبداعي، تحديد وحل المشكلات.

3- المهارات العملية والمهنية: وهي مجموعة المهارات ذات العلاقة بالمهنة، والتي يستطيع معها الخريج أن يمارس مهنته بأقل قدر من المخاطر.

4- المهارات العامة: هي المهارات الواجب توافرها في الخريجين والتي تتيح لهم الارتقاء بأدائهم أثناء ممارسة المهنة، أو تساعدهم على تغيير توجهاتهم طبقاً لمتطلبات سوق العمل، إن المتتبع لاحتياجات سوق العمل المتغيرة يرى بأن الناحية الأكاديمية وحدها باتت غير كافية، لذلك أصبح لزاماً على شريحة الطلبة السعي لتعزيز مجموعة من المهارات والتي يرى الباحث أنها تتمثل بشكل رئيس بمهارات التواصل مع الآخرين، والمهارات التكنولوجية، والمبادرة والإبداع، واللغات الأجنبية.

المحور الثالث ـ عرض وتحليل البيانات الأولية للبحث:

يتناول هذا الجزء عرضاً مفصلاً للمنهجية والإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ البحث، بهدف التعرف على أثر متطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية، وتشمل منهجية البحث، وصفاً لمجتمع وعينة البحث، وخصائص هذه العينة، والأدوات الرئيسة للبحث، وفحص مصداقيتها وثباتها، إضافة إلى بيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل واستخراج نتائج البحث.

منهجية البحث:

أ.مجتمع وعينة البحث : تمثل مجتمع البحث في جميع أعضاء هيئة التدريس بقسم الإدارة بكلية الاقتصاد الخمس- جامعة المرقب الذين درّسوا خلال الفصل الجامعي (الربيع 2021م)، والبالغ عددهم (19) عضو هيئة تدريس، وتم توزيع استمارات الاستبيان عليهم عن طريق البريد الإلكتروني بطريقة المسح الشامل، وكانت نسبة الاستجابة 100%

ب - منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلته، ولتحقيق فهم أفضل وأدق للظواهر المتعلقة بها، باعتباره

أنسب المناهج في دراسة الظاهرة محل البحث، لأنه يعتمد على بحث الواقع أو الظاهرة كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق.

أداة البحث : قام الباحثُ بإعداد أداة للبحث الحالي تتناسب وأهدافه وفروضه، وقد مرت عملية تصميم وإعداد الاستبيان بعدة مراحل وخطوات كما يلي:

1- الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث الحالي.

2- تحديد الأقسام الرئيسية التي شملها الاستبيان.

3- جمع وتحديد عبارات الاستبيان.

4- صياغة العبارات التي تقع تحت كل قسم.

5- إعداد الاستبيان في صورته الأولية، حيث تم تقسيم الاستبانة إلى محورين وهما:

المحـــور الأول : خصص للتعرف على واقع متطلبات سوق العمل في ليبيا، ، ويشتمل على 10 عبارات.

المحور الثاني : خصص لقياس مستوى جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد – جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية، ويشتمل على 10 عبارات.

ولقد استخدم الباحث مقياس ليكرت (Likert Scale) الخماسي لتقدير درجة الإجابة لعبارات الاستبيان، حيث منح الدرجات من (1-5) ابتداء بالبدائل (غير موافق على الإطلاق، غير موافق، محايد، موافق، موافق تماماً) والتي تقيس اتجاهات وآراء المستقصي منهم، ثم تم توزيع الإجابات إلى خمس مستويات متساوية وتم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي، من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1 = 4)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4 ÷5 = 0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهذا ما تم تطبيقه على عبارات المحاور ا الخاصة بدراسة فرضيات البحث. وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح بالجدول التالي رقم (1).

الجدول رقم (1)يوضح ترميز بدائل الإجابات وطول خلايا المقياس

الإجابة على الأسئلة	غير موافق على الإطلاق	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً
الترميز	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	1 – 1.79	1.8 – 2.59	2.6 – 3.39	3.40 – 4.19	4.20 – 5
التقدير في التعليق	درجة ضعيفة جداً	درجة ضعيفة	درجة متوسطة	درجة عالية	درجة عالية جداً

ثبات الاستبيان:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة حتى لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائجه وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعه على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة. وقد تحقق الباحث من ثبات استبيان البحث من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ ، وذلك كما يلي:

معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha Coefficient:

عند حساب قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) كانت النتائج كما هي مبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

ت	المحاور	معامل ألفا كرونباخ	الثبات
-1	متطلبات سوق العمل في ليبيا	0.838	0.915
-2	جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد	0.929	0.964
	جميع عبارات الاستبيان	0.792	0.891

الثبات = الجدر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

اتضـــــح من الجدول (7) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل المحاور وتتراوح بين(0.838 , 0.929) لكل محور من محاور الاستبيان .كذلك كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستبيان (0.792). وكانت قيمة الثبات مرتفعة لكل المحاور وتتراوح بين (0.915, 0.964) لكل محور من محاور الاستبيان. كذلك كانت قيمة الثبات لجميع فقرات الاستبيان مساوية لي (0.891)، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع جداً. وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبيان البحث مما يجعله على ثقة بصحة الاستبيان وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على عبارات البحث واختبار فرضياته.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، وفحص فرضيات البحث عند مستوى ($\alpha<=0.05$) باستخدام الاختبارات الإحصائية التالية: تحليل الانحدار و الارتباط بين المتغيرات . ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا، وذلك باستخدام برنامج الرزم الإحصائية SPSS.

عرض وتحليل نتائج البحث:

أ- المتغيرات الخاصة بواقع متطلبات سوق العمل في ليبيا:

الجدول رقم (3) تقييم أفراد العينة لواقع متطلبات سوق العمل في ليبيا

ت	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
-1	يطلب سوق العمل في ليبيا خريجين بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم.	4.21	.976	2	موافق تماماً
-2	يطلب سوق العمل في ليبيا خريجين بأعداد كبيرة لمواجهة الطلب المتزايد عليهم من المؤسسات العاملة بالدولة.	2.47	1.073	10	غير موافق
-3	يطلب سوق العمل في ليبيا كوادر متخصصة وفقا لآخر مستجدات التنمية المعرفية.	3.68	1.157	4	موافق
-4	يطلب سوق العمل في ليبيا خريجين من حملة المؤهلات العلمية العالية لتعيينهم بالوظائف الشاغرة.	3.53	1.172	5	موافق
-5	يطلب سوق العمل في ليبيا لوظائفها تخصصات معينة دون الأخرى كتخصص تقنية المعلومات للتعيين.	3.47	1.073	7	موافق
-6	يطلب سوق العمل في ليبيا خريجين ممن تحصلوا على فرص التعليم القائم على الممارسة والمحاكاة لبيئة العمل الواقعية.	3.32	1.204	9	محايد
-7	يطلب سوق العمل في ليبيا خريجين لهم القدرة على العمل تحت الضغوط.	3.47	1.172	8	موافق
-8	يطلب سوق العمل في ليبيا خريجين لهم القدرة على العمل ضمن فرق عمل.	3.53	1.349	5	موافق
-9	يطلب سوق العمل في ليبيا خريجين ممن يمتلكون مهارات التواصل باللغة الإنجليزية.	3.79	1.228	3	موافق
-10	يطلب سوق العمل في ليبيا خريجين ممن يمتلكون مهارات استخدام الحاسب الآلي.	4.26	.806	1	موافق تماماً
	معدل النسب	3.57	1.121		موافق

يوضـــح الجدول السابق المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات واقع متطلبات سوق العمل في ليبيا، حيث جاءت الفقرة (يطلب سوق العمل في ليبيا خريجين ممن يمتلكون مهارات استخدام الحاسب الآلي) هي الأولي بدرجة عالية جداً حيث كان متوسطها الحسابي(4.26) تلاها الفقرة (يطلب سوق العمل في ليبيا خريجين بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم) بمتوسط حسابي (4.21) في حين كان أقل الفقرات تقديراً هي الفقرة (يطلب سوق العمل في ليبيا خريجين بأعداد كبيرة لمواجهة الطلب المتزايد عليهم من المؤسسات العاملة بالدولة) بمتوسط (2.47) . ومن

هذا يتبين أن الآراء حول فقرات هذا المحور أكثرها جاءت بالموافقة . كما تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (3) أن المتوسط العام لواقع متطلبات سوق العمل في ليبيا جاء بدرجة عالية وتقدر بـــ (3.57-) .

أـ المتغيرات الخاصة بمستوي جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب:

الجدول رقم (4) تقييم أفراد العينة لمستوي جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد

ت	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة الموافقة
-1	يتمتع خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب بكفاءة عالية تؤهلهم لإتقان عملهم في بداية التعيين.	2.68	1.157	6	محايد
-2	خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب على دراية كافية بالمعارف المختلفة المرتبطة بتخصصهم.	2.68	1.108	6	محايد
-3	يستطيع خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب أداء العمليات الأساسية المرتبطة بتخصصهم بمهارة.	3.05	1.268	3	محايد
-4	يتقن خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب استخدام التقنيات الحديثة في مجال تخصصهم.	2.37	1.012	8	غير موافق
-5	يتقن خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب اللغة الانجليزية.	1.58	.607	10	غير موافق تماماً
-6	يمتلك خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب مهارات التحليل والابتكار.	2.21	.787	9	غير موافق
-7	يستطيع خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب انجاز أعمالهم بمهارة عالية.	2.79	.976	5	محايد
-8	يستطيع خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب التكيف مع الظروف المتغيرة للعمل.	3.21	.976	1	محايد
-9	يتعلم خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب أثناء فترة دراستهم بالقسم مهارات التواصل مع الآخرين.	3.11	1.049	2	محايد
-10	يمتلك خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب القدرة على تطوير أدائهم.	2.95	1.079	4	محايد
	معدل النسب	2.66	1.002		محايد

يوضـــح الجدول السابق المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات مستوي جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد، حيث جاءت الفقرة (يستطيع خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب التكيف مع الظروف المتغيرة للعمل) هي الأولي بدرجة متوسطة حيث كان متوسطها الحسابي(3.21) تلاها الفقرة (يستطيع خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب أداء العمليات الأساسية المرتبطة بتخصصهم بمهارة) بمتوسط حسابي (3.11) في حين كان أقل الفقرات تقديراً هي الفقرة (يتقن خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب اللغة الإنجليزية) بمتوسط (1.58) . ومن هذا يتبين أن الآراء حول فقرات هذا المحور جاءت بين عدم الموافقة و المحايدة . كما تشير المعطيات الإحصائية في الجدول رقم (4) أن المتوسط العام لمستوي جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد جاء بدرجة متوسطة وتقدر بـــ: 2.66 هذا يدل على أن إجابات أعضاء هيئة التدريس بقسم الإدارة كلية الاقتصاد –جامعة المرقب تشير إلى أن مستوي جودة الخريجين بالكلية متوسطة.

تقييم الفرضيات:

الفرض الصفري : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية.

الفرض البديل : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية.

يتضح لنا من الجدول الآتـــي:

الجدول رقم (5) نتائج تحليل الانحدار لبيان اثر متطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية.

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط (r)	معامل التحديد R^2	اختبار T- التأثير test	معامل الانحدار β	Sig
متطلبات سوق العمل في ليبيا	0.019	0.0003	0.077	0.020	0.940

تشير النتائج بالجدول السابق وفقا لآراء أفراد عينة البحث بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية عند مستوي معنوية

(α=0.05). حيث يلغ معامل الارتباط (R =0.019) وهذ يدل علي وجود ارتباط ضعيف. أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (0.0003) ، هذا يعني أن متطلبات سوق العمل في ليبيا تفسر ما نسبته (0.03 %) من التباين الحاصل في المتغير التابع المتمثل في جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية، كما بلغت قيمة (T =0.077) بمستوي دلالة (0.940) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية والتي تدل علي عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية عند مستوي معنوية (α=0.05).

نتائـــــج البحث:

توصل البحث إلى النتائج التالية:

1- أن إجابات المبحوثين حول واقع متطلبات سوق العمل في ليبيا كانت عالية وفقاً لمقياس البحث، حيث جاءت بمتوسط حسابي قدره (3.57-).

2– أن إجابات المبحوثين حول مستوى جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب كانت متوسطة وفقاً لمقياس البحث، حيث جاءت بمتوسط حسابي قدره (2.66).

3- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمتطلبات سوق العمل في ليبيا على جودة خريجي قسم الإدارة بكلية الاقتصاد - جامعة المرقب من وجهة نظر أعضاء هيئته التدريسية عند مستوى معنوية (α=0.05).

توصيات البحث:

1- التحسين المستمر لمستوى جودة خريجي القسم قيد البحث من خلال معالجة نقاط الضعف التي يتم اكتشافها، والارتقاء بنقاط القوة المتحققة لمواكبة التقدم العلمي المستمر.

2- التركيز على تنمية المهارات الأساسية لخريجي القسم التي يطلبها سوق العمل ، وهي اللغة الإنجليزية وقيادة الحاسوب.

3- استحداث برامج تدريب للخريجين نابعة من الاحتياجات الفعلية لسوق العمل في ليبيا.

4- تحفيز برامج التعلم وجعلها موازية لبرامج التعليم العالي لتعزيز مستوى جودة الخريجين.

5- إجراء المقارنات المرجعية مع الجامعات الرائدة عربياً وعالمياً وبشكل دوري بما يسهم في تحقيق ضمان جودة خريجي القسم قيد البحث بالمستوى المطلوب عالمياً.
6- العمل علي تطوير طرق التدريس والمناهج بصفة دورية وتمكين الطلاب من التدريبات العملية في المؤسسات الإدارية والتركيز علي إكسابهم المهارات الذهنية والفنية، مثل الملاحظة و الاستدلال والمقارنة وتوليد الفرضيات والتجريب.
7- تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس في مجال تدريس المهارات وليس المعارف فقط وهو منحى جديد في التعليم المعاصر.
8- إنشاء مراكز لتأهيل الخريجين لسوق العمل لإكسابهم المهارات اللازمة لتأهيلهم للالتحاق بسوق العمل والتي تكون خارج البرنامج التخصصي، الذي يدرسه الخريجين لرفع كفاءتهم النوعية والمنافسة في السوق المحلية والدولية.
9- إشراك مؤسسات سوق العمل في تحديد معايير لجودة الخريجين مع إدارة الجامعة، وهذا يعتبر من أهم متطلبات إدارة الجودة الشاملة للجامعات المعاصرة.

الهوامـــــــــــش :

1- اليازوري، أيمن، وآخرون (2012)، الخريجون وسوق العمل، دراسة منشورة، وزارة الخارجية والتخطيط، فلسطين.، ص11
2- عميرة، أسماء (2013)، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي: دراسة حالة جامعة جيجل، رسالة ماجستير منشورة، جامعة قسنطينة 02، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.، ص4
3- داغر، أزهار خضر، الطراونة، اخليف يوسف، والقضاه، حامد (مجلة دراسات، العدد 43، 2016)، درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، (الجامعة الأردنية، ص ص2033-2049).، ص2036)
4- بافضل، صباح عبد الله محمد، والغامدي، حنان عبدالله سحيم (2014)، المواءمة بين مخرجات تعليم قسم اللغة العربية بجامعة الملك عبد العزيز فرع الكليات وحاجات سوق العمل، ص ص 1-25، متاح على الموقع: search.mandumah.com، ص6
5- مدوري، عائشة نور الهدى، وأماوز، ليندة (2015)، مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الجزائر- دراسة ميدانية لمخرجات التعليم العالي وسوق العمل في ولاية سعيدة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الطاهر مولاي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.، ص53
6- عمارة، 2012، ص7،

7- أبوعودة، محمود منصور (2016)، مدى ملائمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل الفلسطيني، حالة دراسية: كليات التجارة في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة.، ص21
8- السالم وصالح، 2002، ص83)
9- مدوري وآماوز، 2015، ص53)
10- مسعود، أمال سيد (2012)، دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في تلبية احتياجات سوق العمل من خريجي مدراس التعليم الفني، المركز القومي للبحوث التربوية والتنموية، القاهرة، مصر.، ص140)
11- أبوعودة، 2016، ص34)
12- الخميسي، سلامة (اللقاء السنوي الرابع عشر "الجودة في التعليم العام"، 2007)، معايير جودة المدرسة الفعالة في ضوء منحنى النظم : رؤية منهجية، (القصيم المملكة العربية السعودية : الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية). ص5).
13- مجيد، سوسن شاكر، والزيادات، محمد عواد (2008)، الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي، (عمان : دار صفاء للنشر والتوزيع).، ص92)
14- رقاد، صليحة (2014)، تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية: آفاقه ومعوقاته، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة سطيف 1، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.ص37)
15- العبيدي، سيلان جبران (المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، الفترة من 6-10 ديسمبر 2009)، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، (بيروت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)ص14)
16- فضيل، رايس (المؤتمر العربي الدولي الخامس لضمان جودة التعليم العالي، خلال الفترة من 3-5 مارس 2015)، دور جودة التعليم في الموائمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، (الشارقة الإمارات العربية المتحدة: اتحاد الجامعات العربية).ص4)،
17- مدوري وأماوز، 2015، ص ص14-16)
18- الدلو، 2017، ص33)
19- الظالمي، محسن، الإمارة، أحمد، والأسدي، أفنان عبد علي (مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 90، 2012)، قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل: دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط، (جامعة الكوفة، ص ص147-171)، ص151)
20- الدلو، حمدي أسعد (2016)، إستراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين، رسالة ماجستير منشورة، برنامج الدراسات العليا المشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة.ص40،39)
21- الظالمي وآخرون، 2012، ص157،156)
22- إسماعيل، علي، وجدعون، بيار، وغمراوي، نورما (المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي: المواءمة بين مخرجات التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي، الفترة من 6-10 ديسمبر 2009)، تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع، (بيروت: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).، ص11)
23- الدلو، 2012، ص ص49-54

وغيرها من المصادر والمراجع التي استعان بها الباحث :

1. أمين، هناء (المؤتمر الخامس للجمعية الاقتصادية العمانية "التحولات الديموغرافية وسوق العمل الخليجي"، خلال الفترة 7-2012/1/8)، التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل: تجربة سلطنة عمان، (مسقط: الجمعية الاقتصادية العمانية بمشاركة الجمعية الاقتصادية الخليجية).

2. الحداد، محمد المحجوب، وأشكاب، عبدالله محمد (مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، خلال يوم 2008/7/28)، تطورات سوق العمل في الاقتصاد الليبي، (طرابلس:
3. الحسيني، سليمان بن سالم (المؤتمر العربي الدولي السادس لضمان جودة التعليم العالي، الفترة من 9-11 فبراير 2016)، رفع مستوى الجودة في برامج التعليم العالي عن طريق تحقيق تكامل مخرجات التعليم العالي مع متطلبات سوق العمل: دراسة ميدانية تحلل مشاريع التخرج وتستطلع آراء الأكاديميين والطلبة، (عمان: جامعة السودان بالتعاون مع جامعة الزرقاء).
4. الربيعي، فلاح خلف علي (مجلة المستقبل العربي، العدد 457، 2017)، تحديات المواءمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل في ليبيا، ملف أوضاع التربية والتعليم في المغرب العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص66-94).
5. الربيعي، فلاح علي خلف (مؤتمر تخطيط التعليم والتدريب بين الواقع واحتياجات سوق العمل، خلال يوم 2008/7/28)، إمكانيات التوافق بين مخرجات النظام التعليمي ومتطلبات سوق العمل الليبي، (طرابلس:
6. الشبه، رمضان عبدالله، وحدود، مصطفى مسعود (المجلة الجامعة، العدد17، 2015)، أسباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا، (كلية الاقتصاد جامعة الزاوية، ص ص 75 – 108).
7. عبد القادر، إمحمد صالح منصور (2013)، دور التعليم الجامعي في توفير احتياجات سوق العمل الليبي في ضوء التغيرات المحلية والعالمية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة سرت، ليبيا.
8. عبيدات، أسامة، وسعادة، سائدة (المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد 3، 2010)، المهارات المتوفرة في مخرجات التعليم العالي الأردني بما يتطلبه سوق العمل المحلي، (جامعة العلوم والتكنولوجيا ، ص ص 74-95).
9. مناع، محمد السيد، وعزت، حمدي محمد (المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، خلال الفترة من 24- 27 فبراير 2008)، تقويم علاقة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل لمواجهة البطالة في المملكة العربية السعودية، (الظهران المملكة العربية السعودية: جامعة الملك فهد للبترول والمعادن).
10. Goldberg, J. & Smith, J. (2007) Effects of education on labor market outcomes, Higher Education Journal Revision Edition. 8(3), p1-48.
11. Stary horn (2008) Influences on labor market outcomes of African American college Graduates: A National Study. Journal of Higher Education, 79(1), p27-28.